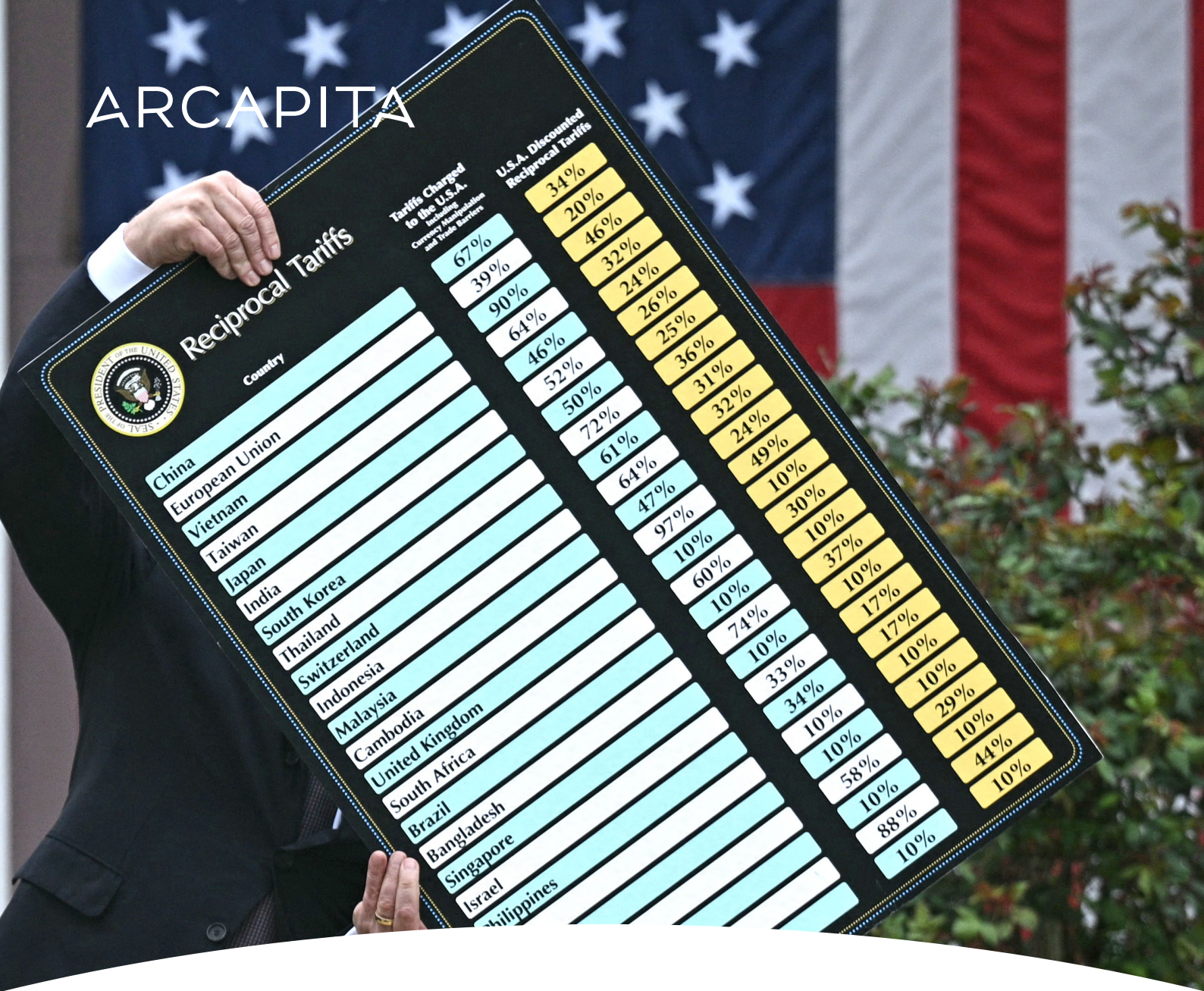




تعرفات ترامب: التداعيات المجهولة لمخاطر معلومة

إصدار خاص - أبريل 2025



أعلن الرئيس ترامب عن يوم التحرير على الجماهير حول العالم الذين أصبحوا الآن غارقين في تداعياته الدرامية، وكان من الممكن أن يتحول إلى مشهد جيد، غير أنه أدى مباشرة إلى حدوث تقلبات فورية في الأسواق العامة، وأطلق سلسلة من الأحداث لا تزال تأثيراتها النهائية مجهولة حتى الآن.

وبالنظر إلى التقلبات المستمرة للوضع وغياب التأثيرات المباشرة على الأسواق الخاصة، لم نتعجل في هذا التقرير إصدار أي قرارات بشأن أي نتائج محددة، ولكن من أجل الوصول إلى فهم أفضل لسلسلة التفاعلات المحتملة والجوانب التي يمكن أن تتأثر سلباً أو إيجاباً، اعتمدنا نظرة ثنائية ومدروسة لإطار العمل الذي ارتكزت عليه خطط الرئيس ترامب، وكيف أنها تشكل جزءاً من محاولته لوضع نموذج نظري جديد للاقتصاد السياسي العالمي. كذلك فإننا ندرس أيضاً المجالات التي يمكن أن تتاح فيها فرص في ظل هذا المناخ للمستثمرين الجادين.

ليس الاقتصاد فقط

$$\Delta \tau_i = \frac{\chi_i - m_i}{\varepsilon * \varphi * m_i}$$

التعريفات الجمركية عنصر أساسي في جدول أعمال الرئيس ترامب السياسي والاقتصادي، وهي تشكل جنباً إلى جنب مع تدابير خفض تكاليف الحكومة من خلال وزارة الكفاءة الحكومية والمقترحات التشريعية التي سبق طرحها بشأن خفض الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، جزءاً من هدف إدارة الرئيس ترامب لإعادة هيكلة الميزانية العمومية للولايات المتحدة وتقليص عجز الموازنة.

غير أن التعريفات لا تقتصر على الاقتصاد فقط، فالتجارة في نظر إدارة ترامب مرتبطة بطبيعتها بالأمن القومي بشكل أساسي. وقد أبرز البيان الرسمي الصادر عن البيت الأبيض في 2 أبريل 2025 أن "العجز الكبير والمستمر في ميزان تجارة السلع قد أدى إلى .. تقويض سلاسل الإمداد والتموين الهامة والأساسية وجعل قاعدتنا الدفاعية والصناعية معتمدة على خصومنا الأجانب"، وهو ما يرد صدى المقال الذي كتبه وزير الخزانة الأمريكية سكوت بيسنت في أكتوبر لمجلة الإيكونوميست محذراً فيه من أن "التكامل مع المنافسين، كالصين على سبيل المثال، قد أدى إلى نشوء نقاط ضعف".

أما على صعيد مناصري حركة السعي (لجعل أمريكا عظيمة من جديد)، فإن هذا يصب ضمن سردية واحدة واضحة: لقد خسرت الولايات المتحدة فرص عمل في القطاع الصناعي لصالح الصين، وأصبحت قاعدتها الصناعية نَجرة، ويسهل تأثرها سلباً بإجراءات عداوية تهدف إلى حرمانها من توريد عناصر أساسية، وكان عمال مصانع الحديد والصلب والسيارات في شمال شرق الولايات المتحدة، أو ما يُعرف بحزام الصدأ قد صوّتوا للرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية لكي يعيد التوازن - بإعادة فرص العمل إلى الولايات المتحدة، ولكي يتمكن من خلال ذلك من جعل أمريكا عظيمة من جديد. وبشير البيان الصادر في 2 أبريل إلى أن "مخزونات السلع العسكرية قد انخفضت إلى أقل بكثير مما تقتضيه مصالح الدفاع الوطني الأمريكية"، فإذا أجبرت التعريفات الجمركية الشركات على إنتاج المزيد على الأراضي الأمريكية، فإن من شأن ذلك أن يعيد بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة.

وهكذا نجد أنه حتى في حالة التعليق المؤقت لغالبية التعريفات الأمريكية التي تزيد عن 10% على التجارة مع مختلف الدول عدا الصين، لا ينبغي أن نعتقد بأن تلك التعريفات سوف تلغى في المستقبل القريب.



التجارة في نظر لإدارة ترامب مرتبطة بطبيعتها بالأمن القومي بشكل أساسي



هل نحن أمام نموذج اقتصادي عالمي جديد؟

التعرفات الجمركية الأمريكية هي بالفعل جزء من إعادة تقييم جذرية للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

صحيح أن الولايات المتحدة بصفتها الدولة التي فرضت سيطرتها بعد الحرب العالمية الثانية، كانت القوة الدافعة للساحة الدولية التي تشكلت نتيجة لتلك السيطرة واشتملت على هيكليات مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإطار عمل اتفاقية بريتون وودز. وقد أتاح كل ذلك للولايات المتحدة الاستفادة من استخدام الدولار كعملة للاحتياطات العالمية وترسيخ العصر الذهبي لجبروتها الصناعية وهيمنتها الدفاعية والحلم الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب.

ولكن على الرغم من كل ذلك، شعر ترامب أن الدول الأخرى قد عمدت على مدى عقود إلى استغلال الولايات المتحدة - بدءاً من ملكيتها الفكرية وأسواقها المالية ووصولاً إلى مظلتها الدفاعية. وفي العام 1987، وضع إعلاناً من صفحة كاملة في عدة جرائد أمريكية، طالب فيه "بإجبار اليابان ... ودول أخرى على سداد تكلفة الحماية التي تقدمها لهم بصفتهم حلفاء ... لنفرض ضرائباً على هذه الدول الغنية وليس على الولايات المتحدة".

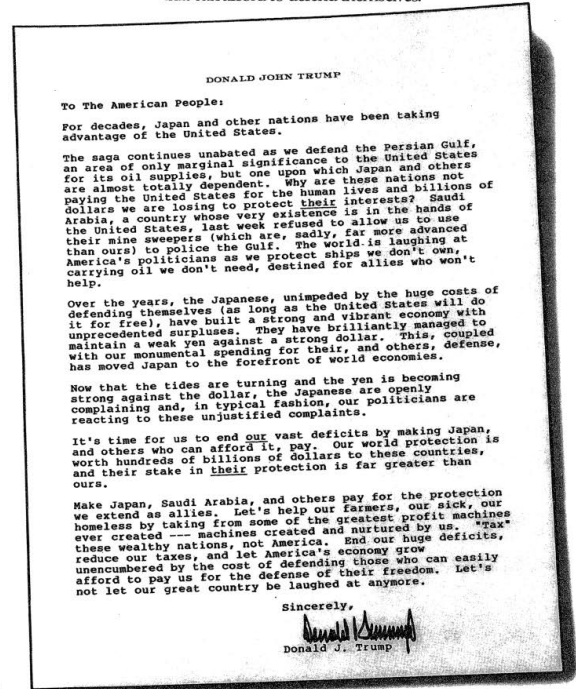
لقد أصبح دونالد ترامب المسؤول الآن عن تنفيذ الأقوال التي نشرها قبل حوالي أربعين سنة. بعد أن خاض الانتخابات وفاز بها بناءً على ما وعد به في إعلانه "لنضع نهاية لعجزنا الهائل ونخفض ضرائبنا، ولنترك الاقتصاد الأمريكي ينمو دون أن تعيقه تكلفة الدفاع عن أولئك الذين يستطيعون بسهولة أن يدفعوا لنا تكلفة الدفاع عن حريتهم".

المسائل التي أقضت مضجع ترامب في تلك الأيام قد أصبحت في كثير من الأوجه أكثر حدة. فقد دخل العالم في حالة من الاختلال المتزايد في الميزان التجاري منذ أن أصبحت الصين تشكل جزءاً أكبر من الاقتصاد العالمي بدءاً في أواخر تسعينات القرن العشرين. فمنذ ذلك الحين وحتى الآن، أقبل المستهلكون الغربيون بنهم على السلع المنتجة بتكاليف زهيدة في الصين بكميات متزايدة، ما أدى إلى نمو حجم الاقتصاد الصيني، كما أدى أيضاً إلى وضع ضغوط على اقتصاد الصين الموجه، حيث إنه بدون سعر صرف عائم أو حساب رأسمالي حر، تقاوم انعدام التوازن لتصبح الصين دولة ضخمة الادخار تتمتع بفوائض، بينما أصبحت الولايات المتحدة دولة ضخمة الإنفاق تعاني من العجز تلو العجز. ويعتبر سعر الصرف الوسيلة المعتادة لإعادة التوازن، غير أن الصين لن تسمح بتعويم سعر الصرف خوفاً من فقدان السيطرة على نظامها الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن المستهلك الأمريكي قد استفاد من السلع الرخيصة، غير أن العامل الأمريكي قد خسر بسبب نقل الشركات لمصانعها إلى الصين، كما أن الاقتصاد الصيني الموجه يعني أن العالم لا يستطيع إعادة التوازن إلى موازينه التجارية.

هذا ويحاول الرئيس ترامب الآن تصحيح هذا التوازن، وهو يسعى إلى استعادة فرص العمل والقدرات التصنيعية وإعادة بناء المظلة الدفاعية الأمريكية لتغطية حلفاء الولايات المتحدة طالما أنهم يسهمون بحصتهم من التكاليف. وقد أوضح بيان التعرفات الأصلي أن الرئيس يستطيع "خفض التعرفات إذا اتخذ الشركاء التجاريون خطوات هامة لمعالجة الترتيبات التجارية غير المتبادلة والتوافق مع الشؤون الاقتصادية ومسائل الأمن القومي". وحيث إنه من المفترض أن يبدأ عدد من المفاوضات الثانية قريباً خلال فترة وقف التنفيذ المعلنة لمدة 90 يوماً، سوف يكون من المفيد معرفة نطاق المفاوضات وإلى أي مدى يمكن أن تعمل الولايات المتحدة على توسعتها بما يتجاوز مجرد الحديث عن شروط التجارة.

There's nothing wrong with America's Foreign Defense Policy that a little backbone can't cure.

An open letter from Donald J. Trump on why America should stop paying to defend countries that can afford to defend themselves.



المصدر: إعلان في جريدة نيويورك تايمز، 2 سبتمبر 1987

لماذا الآن؟



من منظور اقتصادي بحث، حدث التباس حول الأسباب التي دفعت بالرئيس المنتخب إلى المسارعة إلى اتخاذ إجراء اقتصادي يلحق الضرر بالولايات المتحدة نفسها. ولكن من وجهة نظر الأمن القومي، نجد أن هذا الالتباس يؤدي إلى سوء فهم كيفية ممارسة ترامب للعبة. إن أمام الرئيس ترامب أربع سنوات فقط لإحداث فرق - فمن الناحية الدستورية، تعتبر هذه ولايته الرئاسية الأخيرة. ناهيك عن أنه سوف يكون قد بلغ الثانية والثمانين في نهاية فترة رئاسته الحالية. وهو يعلم أنه يعمل على إحداث تغيير في اقتصاد ضخم في إطار عملية التحول هذه. منهياً بذلك عقوداً من الإجماع الاقتصادي، كما أنه يدرك أن التعديل سوف يكون مؤلماً في المدى القصير. ومن هذا المنطلق، من الأفضل نزع الضماد فوراً وبقوة عن الجرح لكي يتمكن الاقتصاد من التعافي ويتحول إلى اقتصاد أقوى بحلول العام 2028.

إلى جانب ذلك، فإن الرئيس ترامب يملك رأس المال السياسي الأقصى لتمكينه من تحمل الألم الآن، فهو الذي فاز بولائتين رئاسيتين غير متتاليتين بشكل يكاد يكون غير مسبوق (حققه فقط مرة واحدة الرئيس غروفر كليفلاند في العام 1893). كما فاز بالأصوات الشعبية وسيطر حزبه على مجلسي الشيوخ والنواب، ولذلك فإن يعتبر في وضع قوي جداً. وهو يستطيع تحمل رؤية تراجع في شعبيته الآن - حتى عندما يشير التأثير على أسواق السندات والإعلان الناتج عن تعليق تنفيذ التعريفات الجمركية، إلى أن هناك حد للألم الذي يستطيع الرئيس ترامب تحمله.



الخطوات التالية في الولايات المتحدة

بناءً على سبق، فإن ترامب يشعر بأنه يملك ميزة وهو يستغل تلك الميزة.

يميل علماء الاقتصاد إلى تقييم سياسات معينة بمعزل عن أي تأثيرات خارجية، بناءً على العبارة "مع تساوي جميع الأشياء الأخرى". ولذلك فإنهم يقولون أن التعريفات الجمركية سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة، ويحملها المنتج الأمريكي أو المستهلك الأمريكي، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و/أو انخفاض حجم الإنتاج. ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى تقليص أرباح الشركات وبالتالي إلى حدوث فوائض عن الحاجة في العمالة وتراجع في حجم الاستهلاك، وهلم جرا. ليرتفع بذلك احتمال حدوث ركود اقتصادي.

أما ترامب فيقول بأن جميع الأشياء ليست متساوية، فهو يملك سهاقا أخرى في جعبته، فبالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي (إيلون ماسك في وزارة الكفاءة الحكومية)، سحب ترامب الإنفاق الدفاعي الضخم غير الضروري (حرب أوكرانيا)، ووضع قيوداً على الهجرة وعمل على تأمين الحدود، وهو الآن بصدد إجراء خفض للضرائب، أو على الأقل سوف يعمل على دفع الكونغرس لخفض الضرائب. وقد كان أحد أوائل الأشخاص الذين قدموا له التهنية على المنصة في يوم التحرير رئيس مجلس النواب مايك جونسون، "الذي قام بعمل مدهش". كما فاز الجمهوريون للتو بمقعدين رئيسيين في المجلس عن ولاية فلوريدا، ليصبح بذلك عدد مقاعد حزب ترامب 220 مقعداً مقابل 213 مقعداً للديموقراطيين. ويحتاج الرئيس ترامب الآن إلى الحصول على أغلبية لتمرير مشروع قانون خفض الضرائب.

بناءً عليه، وكما قال ترامب، "إذا استطعنا إنجاز ذلك، سوف يكون أحد أهم مشاريع القوانين التي يقرها مجلسي النواب والشيوخ في تاريخ الولايات المتحدة". وسوف يؤدي ذلك بالتأكيد إلى التخفيف من تأثير أي انخفاض في حجم الطلب ينتج عن ارتفاع الأسعار، حيث إن خفض الضرائب يتيح توفير المزيد من النقود في جيوب الناس والمزيد من الأرباح للشركات.

لهذا يبدو أن النجاح أو مقترحات الجمهوريين لخفض الضرائب التي يجري تمريرها حالياً في مجلس النواب هي الخطوة التالية في هذه العملية على الصعيد المحلي. فإقرار قوانين خفض الضرائب هذه يزيل التأثير المحلي للتعريفات الجمركية، ومن المرجح أن يوفر دعماً أكبر للجهود التي تبذلها الإدارة على المستوى الجيوسياسي وفي سبيل تعزيز الأمن القومي. كذلك، وعلى مدى أطول بعض الشيء، فإن تأثيرات خفض الإنفاق الحكومي التي يحققها إيلون ماسك ووزارة الكفاءة الحكومية سوف تخفف هي أيضاً من التأثير المحلي للتعريفات الجمركية.

الردود الفورية على التعريفات الجمركية

على الرغم من
حدوث أكبر تراجع
يومي في أسواق
الأسهم الأمريكية
منذ خمس
سنوات، أعلن
ترامب ببساطة
عن سروره
بأن "التعريفات
الجمركية تعطينا
قوة عظيمة
للتفاوض، وقد
اتصلت بنا كل
الدول"

رأى سكوت بيسنت، إذا كانت أي دولة خارج الدائرة، سوف تكون عرضة للضرر: "فانض الطاقة الإنتاجية الصينية سوف يؤثر سلبًا على استمرارية الإنتاج المحلي للدول الأخرى، ومن غير المرجح أن تكون قوى الهيمنة خارج الدائرة التي تقودها الولايات المتحدة رؤوفة كما كانت الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية".

الجدير بالذكر أن باسكال لامي، الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية يدرك الخطر الذي يهدد الدول الأوروبية من إغراقها بالسلع الرخيصة التي لم يعد بالإمكان بيعها بنفس الكمية إلى الولايات المتحدة، وقد صرح لصحيفة الأوبزرفر قائلاً "لدينا ترسانة دفاعية تشمل نظامًا لمكافحة الإغراق ومكافحة الإعانات والحماية في حالة ارتفاع حجم الواردات بشكل كبير ومفاجئ". وسوف تكون دول أخرى حذرة هي أيضًا من احتمال تحويل السلع من السوق الأمريكية إلى أماكن أخرى وخفض أسعارها - سوف يكون ذلك في بعض الحالات مقيّدًا (على سبيل المثال خفض أسعار مواد البناء أو السيارات الكهربائية)، غير أنه سوف يثير في حالات أخرى مخاوفًا فيما يتعلق بحماية الصناعات المحلية في هذه القطاعات. هذا هو إذن مكنم الصعوبات في تحديد التداعيات المرتقبة على الصعيد الدولي: الأمر يعدو كونه مجرد كيفية استجابة الدول للتعريفات الأمريكية بشكل ثنائي (وعلى الأخص خلال فترة وقف التنفيذ على مدى الثلاثة أشهر الأولى)، بل هو أيضًا يتعلق بكيفية استجابتها للسلع المحولة من الأسواق الأمريكية، ولتزايد أو تراجع التعاون مع الدول الأخرى، وبالتأكيد أيضًا كيفية تغير السياسات المحلية في الأشهر القادمة وتأثيرها على الأسواق

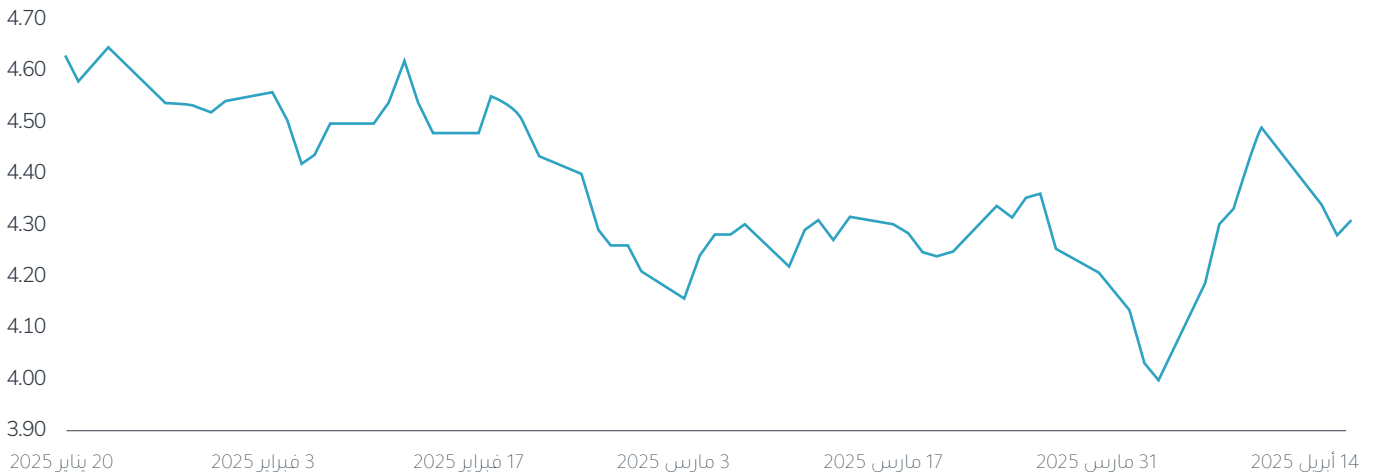
أدى الانتشار الواسع والمدوّي للتعريفات الجمركية والعجالة في فرضها إلى مسارعة الدول إلى الرد عليها. وعلى الرغم من تعرّض أسواق الأسهم الأمريكية لأكبر تراجع يومي لها منذ خمس سنوات، أعرب ترامب ببساطة عن سروره بأن "التعريفات تعطينا قوة عظيمة للتفاوض، وقد اتصلت بنا كل الدول".

المعاملة بالمثل هي الأساس. هذا ما قاله الرئيس ترامب نفسه في حديقة الورود في البيت الأبيض عندما أعلن عن خطته لفرض التعريفات الجمركية. "المعاملة بالمثل. هذا يعني إنهم يفرضونها علينا ونحن في المقابل نفرضها عليهم. الأمر بسيط جدًا.. لا يمكن أن يكون أبسط من ذلك".

وبالفعل، عندما جرى الإعلان عن وقف تنفيذ التعريفات لمدة تسعين يومًا (باستثناء التعريفات المفروضة على الصين)، عمدت إدارة ترامب إلى إبراز ذلك على أنه فرصة للدخول في مفاوضات ثنائية مع تلك الدول التي اتصلت بالرئيس ترامب.

أما في الفترة القادمة، ومع اختيار الدول ما إذا كانت ستقف إلى جانب الولايات المتحدة أم لا، وأن تتفاوض مع الولايات المتحدة وتحت أي شروط، تتوقع إدارة ترامب أن تنقسم تلك الدول طبيعيًا إلى ثلاث مجموعات: الحلفاء، والأعداء، والمحايدون. وكما أوضح وزير الخزانة الأمريكية سكوت بيسنت في مقالته في مجلة الإيكونوميست "فإن تكلفة البقاء خارج الدائرة سوف تكون عالية". أما إذا كنتم داخل الدائرة، سوف تحظون بحماية القدرات الدفاعية الهائلة للولايات المتحدة وسوف تتمكنون من المشاركة في الأسواق الأمريكية (هنا أيضًا لا بد من ملاحظة أنه يتناول الموضوع من زاوية الأمن القومي). وفي

العائد على سندات الخزينة الأمريكية لعشر سنوات عند تنصيب الرئيس



المخاطر



التعريفات الأمريكية بعبارة مبسطة تشكل استراتيجية محفوفة بالمخاطر، فالتعريفات والتعريفات المضادة تلحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي حتى لو جرت بعض المفاوضات هنا وهناك. كذلك فإن هناك خطر من أن يعتمد الشركاء التجاريون إلى فرض تعريفات جمركية على بعضهم البعض كرد فعل على التعريفات الأمريكية، ما يمكن أن يؤدي إلى تراجع حجم الطلب العالمي. وسوف يبقى مستوى عدم اليقين مرتفعاً مع لجوء كل دولة إلى اتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق مصالحها في كل مرحلة من المراحل. وبعد أن أعلن الرئيس ترامب عن وقف لتنفيذ التعريفات لمدة 90 يوماً، لا يزال من المحتمل زيادة التعريفات أو خفضها أو إعادة تفعيلها أو العودة إلى وقف العمل بها نتيجة للمفاوضات وبفعل الدوافع المتغيرة. وسوف تكون هناك فترة للتعديل. وحتى رغبة ترامب في إعادة كم كبير من النشاط الاقتصادي إلى أراضي الولايات المتحدة لا يمكن أن تتحقق بين ليلة وضحاها.

لهذا السبب فإننا لا نزال في المشهد الأول من مسرحية متعددة الفصول. ومن المتوقع أن تقوم بعض الدول في نهاية المطاف بخفض تعريفاتها الجمركية المفروضة على الولايات المتحدة، بينما يمكن أن تقوم دول أخرى بزيادة تعريفاتها، وأن تعتمد بعض الدول إلى زيادة التعريفات على دول أخرى، ما يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الإجراءات الانتقامية بين دول أخرى. ويمكن أن تتعدى المفاوضات بين بعض الدول وبين الولايات المتحدة مجرد الحديث عن التعريفات الجمركية، ما يؤدي إلى تأثيرات إضافية في مواضيع ثانوية في الترتيب. ومن المحتمل أن تكون هناك الكثير من السياسات الداخلية المتغيرة والمتشعبة في دول مختلفة، يكون تأثيرها النهائي فترة من عدم اليقين تتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي لكل من الدول المعنية، وأن تتعرض الولايات المتحدة بشكل خاص لتباطؤ اقتصادي، أو أن يصل بها الأمر إلى ركود اقتصادي.

لهذا تفاقمت التقلبات في السوق المالية وسوف تبقى مرتفعة، لأسباب منها فترة من الهدوء غير العادي بعد التدابير التخفيفية العالمية الضخمة التي جرى تنفيذها لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد. وكان المستثمرون قد اعتادوا على تدفق الأموال إلى أسواق الأسهم الأمريكية التي بدا الأداء فيها وكأنه مقتصر على تحقيق المكاسب فقط. غير أن معدلات التضخم وما رافقها من ارتفاع في أسعار الفائدة أدت إلى تغيير هذه الصورة. وبدأت التشققات بالظهور، حيث أخذت تغيرات الأسعار الكبيرة المحتملة في النظام المالي تتسبب بصعوبات في بورصة لندن للمعادن في مارس 2022 وبعدها في سوق السندات البريطانية بعد إصدار رئيسة الوزراء ليز تراس للميزانية المصغرة في سبتمبر 2022. ثم تلى ذلك سحب الودائع من بنك سيليكون فالي في مارس 2023. وقد أدت السعادة الغامرة بعودة ترامب في نوفمبر 2024 إلى تزايد الاطمئنان إلى أسواق الأسهم الأمريكية. وكانت السيولة النقدية لدى مديري صناديق الاستثمار متدنية جداً في بداية السنة. وعندما وقعت الصدمة، والتي اشتملت على سبيل المثال على المخاطر معروفة المصدر ومجهولة التأثير الناتجة عن تعريفات ترامب، كان رد الفعل كبيراً. وكانت النتيجة أن ترامب قد فرض عن عمد انقسامات في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي لم تكن الأسواق مستعدة لذلك على الإطلاق.

من المحتمل أن هذا لا يزال يشكل جزءاً من التفضيلات السياسية لإدارة ترامب - إذا كانت بورصة وول ستريت وقطاع المال والأعمال هي التي تتأثر وليس عامة الناس والاقتصاد ككل. غير أن الرئيس ترامب لا يستطيع إغضاب كبار أصحاب الرساميل إلى ما لا نهاية. بل أن هدفه هو إعادة فرص العمل إلى القوى العاملة في منطقة حزام الصدأ في الولايات المتحدة، وهو على استعداد لتحميل أصحاب المليارات بعض الألم من أجل تحقيق مكاسب في المدى الطويل.

ولكن للأسف، من المحتمل أيضاً أن يتعرض عامة الناس والاقتصاد ككل لمصاعب في المدى القصير، حيث يمكن أن يقلص حجم الائتمان في حالة ارتفاع تكلفة رأس المال. وحيث إن التعريفات الجمركية تتسبب في رفع أسعار مدخلات الإنتاج في المصانع، سوف تنخفض هوامش أرباح الشركات - وفي حالة عدم تحقل الشركة نفسها للتكلفة الإضافية، سوف ينتهي الأمر بتحقل المستهلك النهائي لتلك التكلفة.

إذن هناك سؤال يطرح حول المدى الزمني. سوف تظهر تأثيرات صدمة التكلفة فوراً، ولكن متى تصل فرص العمل الجديدة والمصانع؟ في يوم التحرير، طلب الرئيس ترامب من عامل مصنع سيارات متقاعد اسمه بريان بينبكر الصعود إلى المنصة، وبعد أن هُنا الرئيس على خطه، قال بأنه كان يشك في طيلة حياته من أنه كان يرى المصنع تلو الآخر يخلق في ديترويت ومنطقة ديترويت الكبرى، واختتم بالقول "خلال ستة أشهر إلى سنة، سوف نبدأ برؤية المنافع من هذه الخطط". وبينما من المحتمل جداً أن تكون توقعاته متفائلة إلى درجة كبيرة، يمكن أن يخيب أمل الشارع الأمريكي إذا استغرقت الثورة وقتاً طويلاً لكي تثمر. وفي غضون ذلك، سوف يؤثر عدم اليقين سلباً على الاستثمار والعمالة، وسوف تكون هناك صعوبات أكبر في إيجاد الشواغر الوظيفية والقدرة على توظيف العمال، في ظل تشدد الرئيس ترامب في تنفيذ سياسات الهجرة والترحيل.

ومن هذا المنظور، يمكن القول بأن الوقت قد يكون مناسباً عمومًا في المستقبل القريب للاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في الولايات المتحدة، مع وجود صعوبات في المدى القصير ودرجة أقل من المنافسة. ولكن مع إمكانية تحقيق نمو أكبر في المدى المتوسط. وبالتالي إذا أصبح الائتمان شحيحاً أو أعلى تكلفة، يمكن أن لا تكون كل فرصة استثمارية جديرة بالاستغلال، كما يمكن أن يؤثر هذا سلباً أيضاً على فرص التخارج من الاستثمارات في المدى القريب.



ما هي الوجهة التالية؟

أن يحصل في القريب. وقد تزايد احتمال استبداله الآن، على الرغم من الصعوبة الدستورية التي تحول دون تحقيق ذلك.

من جهة أخرى، تزايدت مخاطر حصول ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، إلى جانب مخاطر بنشوء بيئة ركود تضخمي في حالة تسارع ارتفاع الأسعار وعدم سيطرة الاحتياطي الفدرالي (أو عدم السماح للاحتياطي الفدرالي بالسيطرة) على الوضع. ويمكن أن يغري ذلك الرئيس ترامب بتيسير السياسة المالية إذا كانت السياسة النقدية غير قادرة على تحمل الضغوط، غير أن مثل هذا الإجراء لن يؤدي سوى إلى تفاقم عجز الميزانية الحالي الضخم ويعيق تحقيق هدفه الأشمل والمتمثل في خفض العجز. وسوف يأمل أن تقوم وزارة الكفاءة الحكومية بالمهام المناطة بها لخفض العجز. غير أن إحدى تداعيات ذلك من الناحية العملية هي أن البيانات الحالية لا تشمل تأثيرات التعريفات الجمركية وعدم اليقين، ولن تظهر على الأرجح في البيانات إلى ما بعد انتهاء مهلة التسعين يوماً بوقت طويل.

وفي نفس الوقت، نجد أن هناك احتمال نشوء صعوبات تنتج عن أي اتفاقات تجارية يمكن أن يتم التفاوض عليها خلال مهلة التسعين يوماً الحالية. ومن الدعم المؤجّه أو الإعفاءات للمجالات الاقتصادية الاستراتيجية (على سبيل المثال قطاع صناعة السيارات أو الإلكترونيات الاستهلاكية).

أما على صعيد الدولار الأمريكي، فإن له دورًا يؤديه، حيث يمكن تعويض المستهلك الأمريكي عن ارتفاع الأسعار الناتج عن التعريفات الجمركية على السلع الأجنبية إذا تراجع سعر صرف الدولار. فالدولار الضعيف يمكن أيضًا أن يضع مزيدًا من الضغوط على الصين من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بالنظر إلى أن الصينيين قد حاولوا عادةً التعويض عن ارتفاع قيمة العملة للمحافظة على القدرة التنافسية لصادراتهم. وهكذا يمكن أن تتحول الحرب التجارية إلى حرب عملات.

وفي خضم كل ذلك، وإضافة المزيد من التعقيد على هذا المشهد، سوف تواصل سلاسل الإمداد العالمية التكيف مع الأوضاع المستجدة. وهي عملية بدأت منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتسارعت وتيرتها بسبب جائحة كورونا، وسوف تسير الآن بسرعة قصوى حيث تسعى الدول ليس فقط إلى تأمين إمداداتها المطلوبة اقتصاديًا، ولكن أيضًا تعزيز سلاسل إمدادها وتموئنها الدفاعية والأمنية في مواجهة أي جهات معادية.

سوف تكون فترة التسعين يوماً القادمة وما بعدها مليئة بالتقلبات. بعض الدول يمكن أن تكون على وشك التوصل إلى يقين في علاقاتها من خلال التوصل إلى اتفاقات تجارية، أو أن تتبادل نوعًا من المنافع الإيجابية لإخراجها من الأزمة التي تواجهها. ويمكن أن تواجه دول أخرى زيادة في حجم التعريفات الجمركية في حال رفضها التعاون. ويمكن اختصار فترة التسعين يوماً أو إطالتها، فالتوصل إلى اتفاقات تجارية يحتاج إلى وقت في أفضل الأحوال؛ ومن شبه المستحيل التوصل إلى اتفاقات مع حوالي 75 دولة في نفس الوقت، ولهذا يتوجب علينا بدلاً من ذلك أن نعمل على متابعة الدول المصنفة كحلفاء والتي تختار معاداة الإدارة الأمريكية الحالية.

هذا لا يقتصر على مجرد التحول إلى حليف اقتصادي - فنحن نعلم أن الدفاع على صلة وثيقة بمخطط الرئيس ترامب لنظام عالمي جديد. وببساطة، لن يكفي أن تكون حليفاً للولايات المتحدة؛ بل يجب على الدول أيضًا أن تثبت أنها معادية لأعداء الرئيس ترامب بالنظر لأنها تصبح هي أيضًا تحت المظلة الأمنية الأمريكية. ولهذا الجانب تداعيات على العلاقات الدولية.

من المرجح أن تؤدي الصدمة التي تتعرض لها الأسعار في المدى القصير إلى ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة، ما يتسبب في هلع لدى الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي كان يستعد لخفض أسعار الفائدة في ضوء الأداء المتوقع للأنشطة الاقتصادية. وتصبح هذه المعضلة أكثر صعوبة في حال تعرض الاستقرار المالي للخطر وإذا تفاقم التقلبات في الأسواق، ما يؤدي إلى حاجة الأسواق إلى خفض أسعار الفائدة من أجل تدعيم أسعار الأصول.

غير أن هذا لن يمنح الرئيس ترامب من الإلحاح على الاحتياطي الفدرالي لاتخاذ إجراءات تدعم الأسواق في ظل التقلبات. وقد كتب ترامب في حسابه على منصة التواصل الاجتماعي: "خُفّض أسعار الفائدة يا جيروم (يقصد جيروم باول رئيس الاحتياطي الفدرالي)، وتوقف عن التدخل في السياسة». بعد أن ألقى جيروم باول خطابًا مدروسًا بعناية قال فيه إنه من المبكر جدًا الآن أن نعلم مدى تأثير ذلك، مع أن هناك اليوم «مخاطرًا متزايدة من ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم». وكنا في تقريرنا عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية، قد تطرقنا إلى أنه إلى جانب فرض الرئيس ترامب للتعريفات على الجميع، فإنه يحاول استبدال رئيس الاحتياطي الفدرالي، وهو ما يمكن

كيف يمكن خفض العجز في الولايات المتحدة؟

بينما نجد أن إدارة ترامب لم تبتين بالتفصيل خططها الهادفة إلى خفض العجز في ميزانية الولايات المتحدة، ولم تحدد كيف يمكن للتعريفات الجمركية المساهمة في تلك الخطط، يبدو أنه من المفيد تناول بعض الأرقام المنطقية بناءً على البيانات والتصريحات المعلنة، من أجل التوصل إلى رسم صورة مفهومة بشكل عام للأهداف المحتملة التي تنشدها الإدارة الأمريكية.

لهذا الغرض، سوف نتناول أولاً العجز الحالي، ثم نأخذ في الاعتبار ثلاثية خفض الإنفاق الذي تجريه وزارة الكفاءة الحكومية والإيرادات من التعريفات الجمركية والوفورات المحتملة من الفوائد على سندات الخزينة الأمريكية، للتعرف على تأثيراتها المستهدفة على العجز.

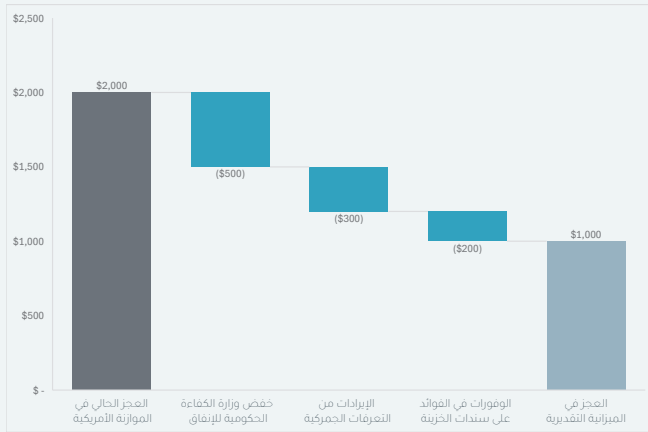
الخطوة الرابعة: وفورات الفوائد الناتجة عن انخفاض معدلات عوائد سندات الخزينة

بلغ صافي قيمة مدفوعات الفوائد التي سددتها الحكومة الأمريكية للعام المالي 2024 ما مجموعه 881 مليار دولار أمريكي على دين عام بقيمة 36 ترليون دولار أمريكي. ومما لا شك فيه أن تحليل الدين العام الأمريكي يعتبر مسألة معقدة، ولذلك دعنا نستخدم على سبيل الاسترشاد معدل العائد على سندات الخزينة لعشر سنوات - لتبسيط المسألة، وأيضاً بسبب قول وزير الخزينة الأمريكية سكوت بيسنت أن هذا المعيار كان المحور الذي انصب عليه معظم تركيز الرئيس ترامب ووزير خزانته، وكان معدل العائد على سندات الخزينة لعشر سنوات قد بلغ حوالي 4.5% يوم تنصيب ترامب رئيساً للولايات المتحدة؛ وفي حالة خفض هذا المعدل إلى 4.0%، يؤدي الفرق بنسبة 0.5% إلى تراجع حجم الدين الإجمالي ووفورات في الفوائد تقدر بحوالي 180 مليار دولار أمريكي سنوياً. أما إذا انخفض معدل العائد إلى 3.5%، يؤدي الفرق بنسبة 1.0% إلى وفورات تقدر بحوالي 360 مليار دولار أمريكي. وللمقارنة، كان معدل العائد على سنوات الخزينة لعشر سنوات عند تنصيب ترامب في يناير 2017 حوالي 2.4%.

لأغراض حساباتنا هذه، دعنا نفترض وفورات بقيمة 200 مليار دولار أمريكي (مع ملاحظة أن معدل العائد على سندات الخزينة لعشر سنوات كما في 15 أبريل 2025 بلغ 4.35% وليس حوالي 4.0%).

الخطوة الخامسة: ماذا يمكن أن يصبح العجز "الجديد"؟

دعنا الآن نجمع هذه الأرقام التقديرية:



فضلاً ملاحظة أننا إذا اعتمدنا الوفورات الكاملة في حساباتنا هذه (1 ترليون وفورات من خفض وزارة الكفاءة الحكومية للإنفاق الفدرالي، و600 مليار دولار أمريكي كإيرادات محصلة من الرسوم الجمركية، و360 مليار دولار وفورات في الفوائد)، فإننا نقترح من إزالة العجز الحالي. فهل هذا هو ما تسعى إدارة الرئيس ترامب إلى تحقيقه؟

الخطوة الأولى: العجز الحالي في الولايات المتحدة

توقع مكتب الميزانية بالكونغرس الأمريكي في تقريره عن الميزانية والاقتصاد الصادر في شهر يناير 2025، أن يصل العجز للعام المالي 2025 إلى حوالي 1.9 ترليون دولار أمريكي. غير أن البيانات المتوفرة على مدى الأشهر القليلة الماضية تشير إلى أن العجز سوف يكون أعلى بقليل من ذلك، وأن يتجاوز 2 ترليون دولار أمريكي للعام المالي 2025 بأكمله. ولأغراض حساباتنا هذه، دعنا نفترض أن العجز الحالي في ميزانية الولايات المتحدة هو 2 ترليون دولار أمريكي.

الخطوة الثانية: خفض الإنفاق الذي تقترحه وزارة الكفاءة الحكومية

تهدف وزارة الكفاءة الحكومية التي يرأسها إيلون ماسك إلى خفض إنفاق الحكومة الفدرالية. وقد اقترح ماسك بداية إجراء خفض سنوي بقيمة 2 ترليون دولار أمريكي، غير أنه قام بتعديل ذلك الرقم فيما بعد إلى 1 ترليون دولار أمريكي، ولكن دون أن يحدد أي إطار زمني لذلك. ويشكك الخبراء المستقلون في قدرة وزارة الكفاءة الحكومية على خفض الإنفاق بما مجموعه 2 ترليون دولار أمريكي حيث إن الإنفاق الاختياري (باستثناء الإنفاق الدفاعي) يقدر بحوالي 1 ترليون دولار أمريكي سنوياً، بينما تستحوذ البرامج الإلزامية، كالضمان الاجتماعي ومديكر (التي تعهد الرئيس ترامب بعدم خفضها) على غالبية الميزانية، ولمزيد من الالتباس، قال إيلون ماسك خلال اجتماع وزاري عقد في 10 أبريل أن الوفورات المتوقعة للعام 2026 كانت 150 مليار دولار أمريكي، بينما صرح أحد مسؤولي البيت الأبيض لصحيفة نيويورك تايمز أن "الهدف" لا يزال تحقيق وفورات بقيمة 1 ترليون دولار أمريكي.

لأغراض حساباتنا هذه، دعنا نفترض تحقيق وزارة الكفاءة الحكومية لخفض سنوي في الإنفاق بقيمة 500 مليار دولار أمريكي - أقل من الأرقام المقترحة ولكن أكثر من مبلغ الـ 150 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعتبر خفضاً لا بأس به لإنفاق الحكومة الأمريكية.

الخطوة الثالثة: الإيرادات المتوقعة من التعريفات الأمريكية الجديدة

أعلن وزير الخزينة سكوت بيسنت أن التعريفات الجديدة يمكن أن تدر إيرادات بقيمة 6 ترليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر القادمة، أو ما مجموعه 600 مليار دولار أمريكي سنوياً. وتقدر مؤسسة الضرائب The Tax Foundation الأمريكية غير الربحية المتخصصة في إجراء الدراسات والأبحاث في مجال الضرائب، أن فرض تعرفية جمركية عامة بنسبة 20% وتعريفية إضافية على الصين بنسبة 50% (تصل إلى 60%) تؤدي إلى جمع 3.8 ترليون دولار أمريكي على مدى 10 سنوات، أو 380 مليار دولار أمريكي سنوياً.

لأغراض حساباتنا هذه، دعنا نفترض أن التعريفات الجمركية سوف تطبق في نهاية المطاف وتسهم في تحصيل إيرادات بقيمة 300 مليار دولار أمريكي سنوياً، وهذا المبلغ، كما هو حال مبلغ خفض وزارة الكفاءة الحكومية للإنفاق، يساوي نصف الرقم الذي تعلنه الإدارة الأمريكية.

التوقعات المستقبلية للمستثمرين

في أعقاب صدور إعلان 2 إبريل، شهدت أسواق أسهم الملكية الخاصة و الدخل الثابت بعض التغيرات الكبيرة والتقلبات المستمرة. ولكن بالنظر إلى تفاوت حجم تأثير التعريفات الجمركية على مختلف القطاعات والشركات، وبالنظر إلى عدم اليقين الذي يحيط بفرض تلك التعريفات ومداها الزمني والخطوات اللاحقة لها، لن تظهر أي إعادة تصنيف للأسواق العامة في ضوء تطورات الساحة الدولية الجديدة قبل أسابيع أو أشهر. وينبغي عزل الأسواق الخاصة عن هذا التوازن الفوري، حتى في حالة حصول إعادة التصنيف نفسها للقطاعات والشركات في تلك الأسواق أيضًا.

ولكن إذا نظرنا من خلال هذه الضبابية وعدم اليقين والتقلبات الحاصلة، نجد أن هناك أسبابًا وجيهة تدعو المستثمرين الجادين لاعتبار هذه الفترة وقتًا مناسبًا للاستثمار في الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة كانت ولا تزال مع أو بدون تعريفات جمركية تمثل أحد أكبر اقتصادات العالم، ولا يزال الدولار الأمريكي عملة الاحتياطيات العالمية - غير أن عدم اليقين السائد في الوقت الحاضر يدفع الكثيرين إلى التزام الحياد، ومن المتوقع تراجع حجم المنافسة في الوقت الحاضر. ومع الخلل في تسعير الأصول الذي تشهده الأسواق اليوم، أصبح بالإمكان الاستحواذ على استثمارات جديدة بأسعار أكثر جاذبية، وبالإضافة إلى ذلك، في حالة الانحسار التدريجي للضغوط الناتجة عن التعريفات، يمكن أن نرى انتعاشًا أسرع مما هو متوقع حاليًا، ما يشكل محفزًا إضافيًا للمستثمرين القادرين على الاستفادة من نافذة الفرص هذه.

إننا نرى أن أي إعادة تصنيف، إلى جانب فرص الاستثمار المتاحة الجذابة جدًا، سوف تحقق المنفعة للقطاعات التي تتميز بالدعم الهيكلي وترتكز على أسس طويلة الأمد وتلبي احتياجات ضرورية وأساسية، وبشكل خاص القطاعات التي تثبت أنها قادرة على الصمود في وجه التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتعريفات الجمركية. وهذه بالفعل هي القطاعات التي تركز عليها أركابيتا في استثماراتها في أسهم الملكية الخاصة والعقار.

العقار



إننا نركز بالدرجة الأولى في استثماراتنا في القطاع العقاري في الولايات المتحدة على الأصول الصناعية التي تخدم الأسواق المحلية، والمستأجرين الذين يحتاجون إلى تواجد فعلي في الموقع - وهي منهجية حققت نتائجًا جيدة خلال فترات الصعوبات الاقتصادية التي سادت أثناء تفشي جائحة كوفيد، وبينما يمكن أن تؤدي التعريفات الجمركية كما هي اليوم في الولايات المتحدة إلى تراجع إنفاق المستهلكين أو الشركات، فإننا نتوقع، كما كان الحال أثناء جائحة كوفيد، أن يتلاشى تأثير هذه الصعوبات بفعل الطبيعة الضرورية لهذه الأصول العقارية بالنسبة لشاغلها، والحصة المنخفضة نسبيًا التي تمثلها من تكاليف الشركات، واستمرار انخفاض معدلات الشواغر والنمو الثابت في أسعار الإيجارات في هذه الفئة من الأصول. وبالفعل، فإن هذا يمكن أن يجعل تكاليف بنائها منخفضة مقارنة بالمشاريع التي يجري العمل على تنفيذها حاليًا أو التي سوف يبدأ تنفيذها في المستقبل القريب، وذلك تبعًا لمدى ارتفاع تكاليف البناء بفعل التعريفات الجمركية.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة، فإن تركيزنا ينصب أيضًا على الأصول الصناعية التي تخدم الأسواق المحلية بمستأجرين يحتاجون إلى التواجد الفعلي في المنشآت. وكما هو الحال اليوم، نتوقع تأثيرًا محدودًا نتيجة للتعريفات الأمريكية المعلنة على هؤلاء المستأجرين وهذه الأصول، مع إمكانية تحويل مواد البناء لجعل أعمال التطوير الجديدة أكثر جاذبية في الأمد القريب.

أسهم الملكية الخاصة



إننا نركز في استثماراتنا في شريحة أسهم الملكية الخاصة على الخدمات التجارية الضرورية - وهي خدمات أساسية بطبيعتها، والأهم من كل ذلك هو أنها خدمات وليست سلعة (تجدر الإشارة هنا إلى أن التعريفات الجمركية مفروضة على السلع وليس على الخدمات). وفي هذا الصدد، تعتبر استراتيجياتنا معزولة نسبيًا عن تأثيرات أي ارتفاع في أسعار السلع ناتج عن التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة، وعن تداعيات أي تغيير في سلاسل الإمداد التموين خارج الولايات المتحدة.

وبينما تؤدي التعريفات كما هي اليوم في الولايات المتحدة إلى انخفاض إنفاق المستهلكين أو الشركات، فإن الطبيعة الأساسية والضرورية للشركات التي نركز على الاستثمار فيها، وحقيقة أنها تخدم بشكل شبه حصري السوق المحلية، تتيح هامش وقاية إضافي من التأثيرات الناتجة عن التعريفات.

وعلى صعيد متصل، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز اليوم باستقرارها والتنسيق الإقليمي فيما بينها وبالنمو المتواصل الذي تحققه. كذلك فإن التعريفات الأمريكية التي فرضت عليها هي الحد الأدنى بنسبة 10%. ومن شأن كل ذلك أن يجعل الاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة في المنطقة أكثر جاذبية بشكل متزايد على المستوى العالمي. وتتمثل الصعوبة الرئيسية التي تواجه دول مجلس التعاون من التعريفات الجمركية الأمريكية في المزيد من الانخفاض في أسعار النفط (على الرغم من أننا قد أشرنا إلى أن النفط والغاز معفيان من التعريفات المعلنة). ولكن بالنظر إلى رؤية المملكة 2030 وخطط التنويع الاقتصادي في الإمارات، فإن الدولتين تتجهان بوضوح وبشكل ملموس إلى تنويع اقتصاديهما بعيدًا عن النفط، وتشجعان على المزيد من الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في قطاعات غير نفطية، كالتيكنولوجيا والسياحة والصناعات التحويلية.

التوقعات المستقبلية



صرف العملات الأجنبية. ولكن ليس إلى مدى نرى أنه يمكن أن يدفع المستثمرين إلى الخارج من استثماراتهم في الولايات المتحدة. وينبغي فعليًا أن تؤدي هذه السوق إلى نشوء فرص شراء جذابة، وعلى الأخص للمستثمرين الجادين الذين يركزون على القطاعات القادرة على الصمود والتي تتميز بعوامل سوق أساسية إيجابية في المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، فإننا مطمئنون في تركيزنا على الاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة والعقار التي تعتبر ضرورية وأساسية للشركات، والتي من المتوقع أن تبقى قادرة على الصمود في مواجهة التغيرات والتأثيرات الاقتصادية. وسوف نواصل مراقبة الأحداث الجارية واطلاعكم على المستجدات في حينه عند انتقالنا إلى المراحل التالية.

إعلانات الرئيس ترامب عن التعريفات الجمركية في يوم التحرير هي الأولى في سلسلة من الأحداث التي يرحب أن تستمر على مدى عدة أشهر قادمة. ويمكن أن تتلاشى خلال العام 2025، غير أنها كما يبدو الآن سوف تؤدي على الأرجح إلى تغييرات في التجارة العالمية والقوى المحركة على الساحة الدولية.

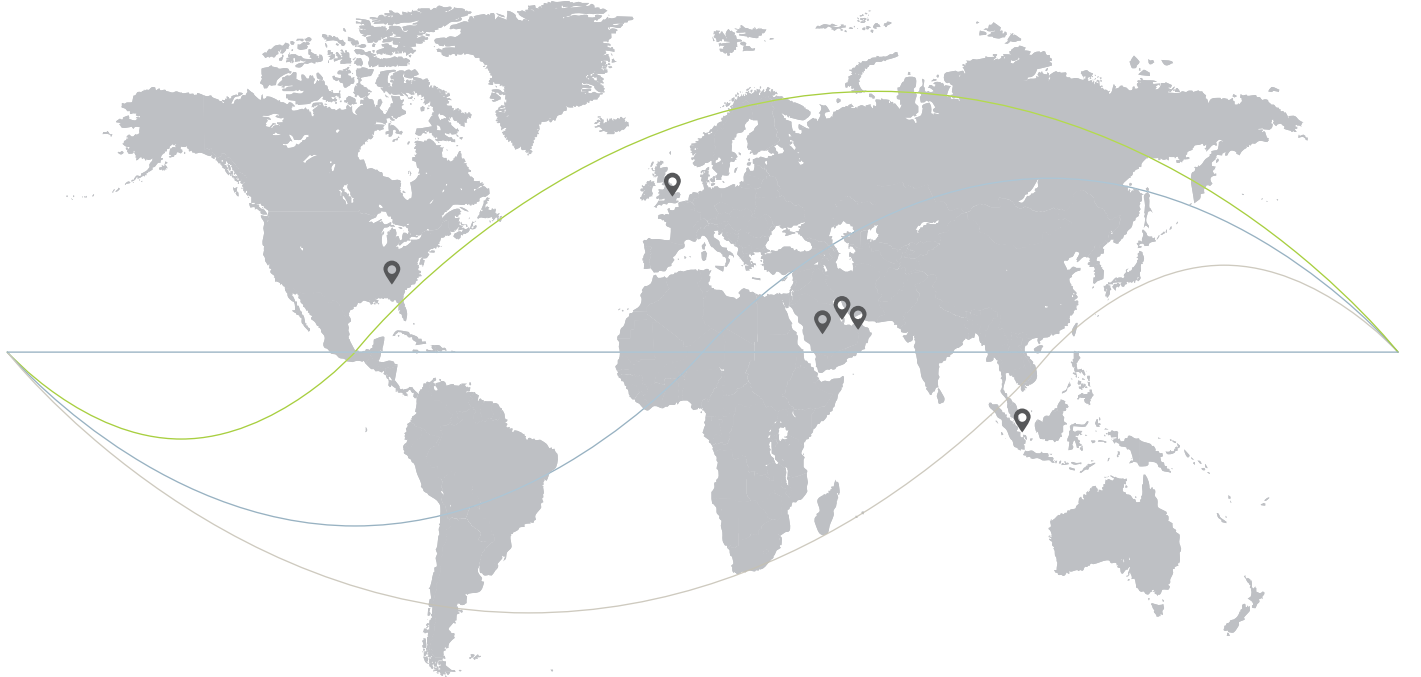
إن هدفنا هنا ليس وضع تنبؤات بالنتائج أو القرارات التي تتخذها الدول المختلفة، بل أن نبرز أنه من منظور الإدارة الأمريكية، لا يقتصر هذا على الاقتصاد أو على حدث معين واحد بمعزل عن الأحداث الأخرى؛ إن هناك تأثيرات متلاحقة مرتقبة سواء داخل الولايات المتحدة أو على الساحة الدولية، ولا تقتصر فقط على جولة المفاوضات الثنائية، والتي يمكن أن تحقق أو لا تحقق النتائج التي يتوقعها الرئيس ترامب. وهذا بالتالي يمكن أن يؤدي إلى ظهور حالات متكررة من عدم اليقين متمثلة في تقلبات في الأسواق المالية وأسعار الفائدة وأسواق

ARCAPITA

نبذة عن أركابيتا

تمتد خبرة إدارة أركابيتا أكثر من عشرين سنة، أنشأت خلالها منصة استثمارية عالمية للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواقها الأساسية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا.

أركابيتا شركة إدارة أصول عالمية رائدة تعرض فرصا استثمارية متنوعة وتركز على الاستثمار في أسهم ملكية الشركات الخاصة والاستثمار العقاري في أحد أسرع أسواق الثروات نمواً في العالم، وتشرف إدارة أركابيتا منذ أكثر من عشرين سنة على تقديم منتجات الشركة وخدماتها لنخبة مختارة من المستثمرين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وتتوزع مكاتب مجموعة أركابيتا في البحرين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسنغافورة، وقد بلغ حجم استثماراتها حتى اليوم حوالي 30 مليار دولار أمريكي، وهي تمتاز بالقدرة على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وتركز على القطاعات الدفاعية والتي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية، مستفيدة في المدى الطويل من عوامل الاقتصاد الكلي والخصائص السكانية.



الولايات المتحدة



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت يو أس إنك،
وان باكلاند بلازا، 3060 شارع بيتشيري
نورث ويست، الجناح 1650،
أتلانتا، GA 30305 - الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 404 920 9000

المملكة العربية السعودية



شركة أركابيتا المالية
مكتب 14 د و 14 هـ، الطابق الرابع عشر
مركز المملكة، الرياض،
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 114667610

المملكة المتحدة



أركابيتا إنفستمنت أدفايزرز يو كاي ليمتد
ذا شارد، 32 لندن بريدج ستريت،
لندن SE1 9SG
المملكة المتحدة
هاتف: +44 207 824 5600

سنغافورة



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت سنغافورة
برايفت ليمتد
1 رونسون رود، رقم 17-00 برج آيه أي،
سنغافورة 048542، جمهورية سنغافورة
هاتف: +65 6513 0395

مملكة البحرين



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت ش.م.ب. (م)
مبنى أركابيتا ص.ب 1357
المنامة،
مملكة البحرين
هاتف: +973 1721 8333

الإمارات العربية المتحدة



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت ليمتد
مكتب 1119، الطابق 11، مركز سيجنيتش، برج المقام،
ميدان سوق أبوظبي العالمية، جزيرة المارية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 816 4400

إشعار قانوني:

على الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من موثوقية البيانات المشار إليها والمستخدمة لأغراض الدراسة الواردة في هذه الوثيقة، لا يمكن إعطاء أي ضمانات بأن تلك البيانات صحيحة، ولا تتحمل شركة أركابيتا قروب هولدنغز ليمتد وشركاتها التابعة أي مسؤولية مهما كانت عن أي خطأ أو سهو. وتعكس هذه الوثيقة رأينا الذي توصلنا إليه بناءً على الدراسة والبحث، وليس المقصود منها تقديم مشورة استثمارية أو استدراج أي استثمار.